• للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

د.عبدالكريم الكندري متحدثا خلال الندوة

حشد من أبناء الدائرة الثالثة في مقر عبدالكريم الكندري

خلال افتتاح مقره الانتخابي تحت عنوان "التشريع لا يعني إغفال المحاسبة"

عبدالكريم الكندري: الاستجوابات المقدمة في المجالس السابقة شخصانية وهدفها ليس الإصلاح

جانب من ناخبات الدائرة الثالثة

ناخبو الدائرة الثالثة

من سيقوم بعملية الاصلاح والتشريع اذا لم يكن هناك نواب للامة؟

الحوار هو الحل الوحيد لانهاء الأزمة الحالية

اعتبر مرشح الدائرة الثالثة د.عبدالكريم الكندري ان حالة الاحباط التي سادت البلد كثيرة، منها سياسي وثقافي واقتصادي، متسائلا هل المطلوب ان نستسلم وان يكون الجانب السلبي في حياتنا مستمرا؟

وأشار الكندري خلال افتتاح مقره الانتخابي بعنوان «التشريع لا يعني اغفال المحاسبة» الى ان الكويت قد مرت بالكثير من الازمات، وذلك بدءا من المناخ الى تفجيرات الثمانينات وصولا بالغزو العراقي إلى الأزمات التي أتت في التسعينيات، ومع كل هذا فقد تعديناها جميعها.

وأضاف: نحن لا نريد ان نتحدث عن الماضي لأن قلوبنا حزينة لاسيما ان حالة الاحتقان انتشرت في كل منزل بسبب المقاطعة والمشاركة، الى ان وصلنا الى يوم مفصلي وهو 27 /7.

وأوضح الكندري: هل علينا اليوم ان نترك بيت الشعب وننتظر الاصلاح، متسائلا من سيقوم بعملية الاصلاح والتشريع اذا لم يكن هناك نواب للامة، مشيرا الى ان الدائرة ليست حكرا على احد فهي التي اخرجت الكثير من الاصلاحيين وبإذن الله ستخرج ايضا اصلاحيين جددا.

وذكر الكندري «نحن مع التغيير، والمشكلة التي تدور حاليا حول الأصوات لن تحل الا من خلال حوار لكي نخرج في نهاية المطاف بنظام انتخابي متفق عليه من الجميع»، مشيرا الى ان ما حدث في البرلمان المبطل السابق امر لن يسكت عنه بحجة ان تعطى الحكومة مهلة لكي تسير في عجلة التنمية ومع هذا لم نر أي قرارات اصلاحية.

وبيّن الكندري ان المجالس السابقة ركزت على قضايا وتناست أخرى، فنجد انه تم تفعيل الادوات الدستورية، وتم تناسي اللجان البرلمانية، كما تم استخدام استجوابات ليس من أجل الاصلاح بل كانت شخصية، فنحن رأينا وعاصرنا قضية الايداعات المليونية التي على اثرها استقال رئيس الحكومة ولم تتم المحاسبة، بل جاءت النيابة العامة وقالت لابد من اصلاحات تشريعية.

وقال الكندري ان التغيير قادم والأمل موجود ومستمر، فالشباب لابد ان يأخذوا حقهم من خلال الدفع بهم لنهضة الكويت، ولهذا لابد لنا ان نحسن الاختيار ونقضي على ما يدور حاليا في الدائرة من ظاهرة دخيلة، وهي شراء الأصوات، حيث يطمح الفاعلون لهدم بيت الأمة وهذا امر بعيد عنهم.

خالد الكندري متحدثا

د. مرضي العياش

التغيير والاختيار

وبدوره قال رئيس نقابة المحامين خالد الكندري انه يجب ان نعيد النظر في محاسبة من يريد ان يدمر الكويت، مشيرا الى ان الأمر يحتاج الى إعادة نظر في الكثير من التشريعات، وخير دليل اننا لم نر وزيرا تمت محاسبته، خصوصا ان ما نراه من استجوابات شخصية وسياسية بعيد كل البعد عن المصلحة العامة ولذا يجب ان نعيد النظر.

• سلطان العبدان

دعا إلى المشاركة الإيجابية واختيار الأكفأ من المرشحين

حمود الحمدان: التعديلات القانونية والدستورية لا يمكن إجراؤها إلا من خلال قاعة عبدالله السالم

دعا مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان الشعب الكويتي إلى المشاركة في الانتخابات المقبلة واختيار من يرى أنه يمثله، مشيرا إلى أن المقاطعة والإحجام عن المشاركة سيولد مجلسا مخطوف الهوية كالمجلس المبطل الأخير. وأوضح الحمدان ان أي تعديلات إصلاحية لا يمكن إجراؤها إلا تحت قبة عبدالله السالم، ويمكن تعديل بعض مواد الدستور لمزيد من الصلاحيات والحريات للشعب أما المقاطعة فستزيد من الفساد وتسهل نخره في جسد المجتمع الكويتي. وقال إن المقاطعة في الانتخابات الماضية حالت دون أن يمثل المجلس المبطل السابق شريحة المجتمع الكويتي الحقيقية، وبعض النوعيات لم يكن المجلس هو المكان المناسب لها، لافتا الى ان أطروحات النواب المبطلة عضويتهم ومحاولة إقصائهم للآخرين سببت ردة فعل عكسية قوية سيترجمها الشارع الكويتي بمشاركة كبيرة في 27 يوليو المقبل. وأضاف: بعد أن قالت المحكمة الدستورية - وهي أعلى جهة مرجعية في البلاد - كلمتها حول قانون الصوت الواحد لم يعد أمام الشعب إلا المشاركة والتغيير من الداخل، والنبي ﷺ يقول: «المؤمن الذي يخالط الناس ويصبر على أذاهم خير من المؤمن الذي لا يخالط الناس ولا يصبر على أذاهم». وختم الحمدان بقوله: لا بد من المشاركة في القرار، بتشجيع الخير ومحاربة الفساد وتحجيم الشر، مشددا على أن المشاركة في الحراك من داخل المجلس تحصر الفساد وتقلصه إلى حد كبير.

حمود الحمدان

حذر من استفحاله في الجهات الحكومية

العدواني يطالب بمحاربة الفساد بكل أشكاله والقضاء على الفاسدين

طالب مرشح الدائرة الرابعة لانتخابات مجلس الأمة عبدالله مرزوق العدواني الحكومة بالضرب بيد من حديد على جميع أشكال الفساد المنتشرة في البلاد ووضع حد لمظاهره التي اخذت تنخر الجسد الكويتي وتحدث فيه اضرارا جسيمة ستترك آثارها الكارثية على الأجيال المقبلة.

وقال العدواني إن جميع المواطنين يلمسون بشكل واضح تغلغل الفساد بكل صوره وانواعه في شتى مجالات العمل في المؤسسات الحكومية وسيطرة الفاسدين على مفاصل مهمة وتحكمهم بمجريات العمل فيها عبر أساليب متنوعة.

عبدالله العدواني

وحذر من استمرار ظاهرة انتشار الفساد بصورة مستشرية واستمرارها دون رقابة ولارادع ولا محاسبة مضيفا ان آثار هذه الظاهرة تؤدي إلى أخطار كبيرة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية وتمزق الوحدة الوطنية التي طالما افتخرنا بها بين دول المنطقة.

وأوضح العدواني ان السكوت على هذه الظاهرة ومحاولة «طمطمة» آثارها وحماية الفاسدين الذين يتعاملون بها يعتبر من أكبر الأخطاء التي ترتكبها الحكومة باعتبار ذلك كله يقع تحت مسؤوليتها وهي المحاسبة أولا وأخيرا عن تبعاتها.

وقال إن هناك مظاهر عدة رافقت الفساد الإداري الذي نشهد آثاره منها تفشي الرشوة وانتشار المحسوبية وتسريب المعلومات لجهات أو أفراد معينين والتعدي على المال العام والتكسب غير المشروع.

ورأى أن معظم المشكلات التي تعانيها الكويت ناتجة عن ظاهرة الفساد التي أخذت تنتشر في جميع القطاعات والجهات وتستفيد منها قلة من المنتفعين الفاسدين على حساب بقية فئات المجتمع وتؤدي إلى تأخير مكانة الكويت ودورها وخسارة قطاعاتها بأرقام فلكية.

وأفاد العدواني بان انتشار هذه الظاهرة وعدم وضع حد لها يعني مزيدا من التمزيق لنسيج المجتمع وتفكيك لحمته الوطنية وتعزيز الظواهر الدخيلة على العادات والغريبة عن التقاليد التي جبل عليها المجتمع الكويتي عبر الأجيال.